مخطوطة المعوَّل في شرح شواهد المطوَّل لعبد علي بن رحمة الحويزي (ت1075هـ) نظرة على المؤلِّف والنسخة

الباحثة: هدى فلاح حسن عجام أ.م.د. رفاه علي نعمه العزاوي

جامعة بابل/ كلية التربية للعلوم الإنسانية

قسم اللغة العربية

Al-Ma'awil in explaining the evidence of Al-Mutawil

By Abd Ali bin Nasser bin Rahma Al-Huwaizi (d. 1075 AH)"Study and investigation"

Huda Falah Hassan Ajam

A.M.D. "Rafah" by Nima Al-Azzawi

الملخص:

تتلخص فكرة البحث الذي بين أيدينا في البحث في مخطوطة من العصور المتأخرة وهي المخطوطة المثبت عنوانها ومؤلفها أعلاه، لأهميتها ونفاستها، وقيمتها التاريخية والثقافية والعلمية التي تبيِّن أهمية تلك المدة الثقافية في تلك المدة، وهو يبحث في علم من علوم العربية وهو علم البلاغة، الذي يبحث في علومها الثلاث المعاني والبيان والبديع، ويقدم فرشة واسعة لمجموعة من الشواهد القرآنية والشعرية والنثرية ونحن نبحث فيه في ثلاثة مطالب هي:

1- المطلب الأوَّل حياته وآثاره.

2- المطلب الثاني: نظرة على نسخة المعوَّل ومصادره، ووصف نسخه، ومنهج التحقيق.

3- المطلب الثالث: مع المعوَّل، مادةً، ومنهجًا، وتطبيقاتٍ.

الكلمات المفتاحية: المعوَّل، الحويزي، علم البلاغة، العصور المتأخرة.

اسمه ونسبه:

هو الشيخ الأديب عبد عليّ بن ناصر بن رحمة الحويزي، وقد دأب على ذكر اسمه – كما قدمناه – في ديباجة أغلب مؤلَّفاته والتي تجاوزت الثلاثين ما بين كتابٍ ورسالةٍ.

يقول مُعرِّفًا بنفسه: عبد علي بن ناصر الشهير بابن رحمة الحويزي [1].

ويحقُّ لنا أن نتساءل هل ورد اختلاف في اسمه أو لقبه ؟

يُجيبنا عن هذا الموضوع كتب التّراجم والرجال الذين ترجموا له، فقد أوردوه بصيغٍ مختلفةٍ حتَّى ظن البعض منهم سهوًا أنَّ هناك شخصيتان بالاسم نفسه وفرق النسب.

نجدُ ذكره الصحيح وكما قد ثبَّته المترجم له في مؤلَّفاته عند كلٍّ من العلَّامة المجلسيّ، وابن معصومٍ المدني، باسمه: عبد عليّ بن ناصر بن رحمة الحويزي[2].

في حين ذكره إسماعيل باشا البغداديّ (ت ١٣٣٩هـ) بما نصَّه: عبد علي بن ناصر الحويزيّ ثمَّ البصريّ[3]، وقد ذكره المؤلِّف نفسه مرةً أخرى باسم عبد العلي بن ناصر بن رحمة البحراني الحويزيّ ثم البصري، كما ذكره آخرون بالاسم نفسه[4].

وذُكر في (أمل الآمل) ومصادر أخرى باسم: الشيخ عبد عليّ بن رحمة الحويزيّ. [5]

ونُقل عن الشيخ الحرّ العامليّ أنَّ اسمه الشيخ عبد عليٍّ بن ناصر بن رحمة البحرانيّ[6].

وقال الشيخ آغا بزرك: ((أقولُ صرَّح في أوائل عدةٍ من تصانيفه بالاتحاد، حيث عبَّر عن نفسه – بغبار نعال أهل الفقر – عبد عليٍّ بن ناصر المعروف بابن رحمة الحويزيّ)) [7]، ومنها في أوَّل كتابه (مناهج الصواب في علم الإعراب) الذي ألّفه في سنة (١٠٥٩هـ) وذكر في أوَّله جملةً ممَّا ألفه قبل هذا التاريخ، ومنها (قطر الغمام) [8].

---

(1) يُنظر: المعوَّل في شرح شواهد المطوَّل (المخطوط) الصحيفة : 502؛ وكثير من مؤلَّفاته المطبوعة والمخطوطة نجدُ هذا الاسم.
(2) يُنظر: بحار الأنوار: 106/ 143؛ وسلافة العصر: 538.
(3) يُنظر: إيضاح المكنون: 3/ 499.
(4) يُنظر: إيضاح المكنون: 4/ 514؛ هدية العارفين: 1/ 586؛ تاريخ الأدب العربي في العراق: 2/ 189.
(5) يُنظر: أمل الآمل: 2/ 154؛ الذريعة: 7/ 55، 17/ 148، 158؛ أعيان الشيعة: 8/ 28؛ معجم رجال الحديث: 56/11.
(6) يُنظر: آمل الآمل: 2/ 156.
(7) يُنظر: الذريعة: 2/ 114.
(8) يُنظر: الذريعة: 17/ 158.

ويذكر كذلك السيّد مُحسن الأمين بقوله عبد عليٍّ بن ناصر بن رحمة، ويُصرّح بأنَّه غير الشيخ عبد علي بن رحمة الحويزي وإن كانا مُتعاصرين [9].

وفي (الذريعة) و (الغدير) سُمي بعبد العليّ بن ناصر بن رحمة الله الحويزيّ [10].

9- وفاتـه:

أجمعت المصادر التي ترجمت للمصنِّف على أنهُ تُوفي – رحمهُ اللهُ – في مدينة البصرة، ولكنَّها اختلفت في تاريخ الوفاة، فبعضُ المصادرِ ذكرت أنهُ تُوفي سنة (١٠٥٣هـ) [11]، وبعضُها قال تُوفي بعد سنة (١٠٦١هـ)[12]، وبعضُها الآخرُ قال تُوفي سنة (١٠٧٥هـ) [13].

ونحن نذهب مع الرأي الأخير الذي يقول بوفاته في سنة (1075هـ)؛ لأنَّه كان حيًّا في وقت كتابة المخطوط (المعوَّل في شرح شواهد المطوَّل) بدليل دعاء ابن أخيه ناسخ هذه المخطوط بقوله: (صورة ما كتبه المصنِّف مدَّ ظلَّه) أي أنَّه كان على قيد الحياة أو حين يُصرّح ابن أخيه أيضًا في مصنَّفات أخرى استنسخها بقولِه (فسح الله في مدته) وهذا ينفي القولين الأوَّل والثاني من أنَّه قد توفي سنة (١٠٥٣هـ) أو (١٠٦١هـ)، ولا يبقى إلَّا القول الثالث.

ولم تذكر المصادر كذلك سبب وفاته، مِن إصابته بمرضٍ ما، أم لكبر سنه، وهل أنَّه دُفن في البصرة أم في مكانٍ آخر كالنجف الأشرف كالعادة المُتبعة.

المطلب الثاني

نظرة على نسخة المعوَّل

ومصادر الكتاب

ووصف النسخ

ومنهج التحقيق

---

[9] يُنظر: أعيان الشيعة: 8/لا28

[10] يُنظر: الذريعة: 18/ 272؛ الغدير: 11/ 256.

[11] يُنظر: خلاصة الأثر: 2/ 432،؛ الذريعة: 6/ 43، 7/ 79؛ الأعلام: 4/ 31؛ معجم المؤلِّفين: 5/ 266.

[12] يُنظر: الذريعة: 9 ق3/ 691.

[13] ينظر: الذريعة: 15/ 255؛ إيضاح المكنون: 4/ 499، 514؛ هدية العارفين: 1/ 586.

1 . اسم الكتاب:

الكلمة المُتفق عليها في تسمية هذا المُصنَّف بـ (المعوَّل في شرح شواهد المطوّل) جاءت من ذكر المُصنِّف لها في المخطوطة نفسها، وفي مواضع عديدة منها، وهو نفسه ما جاء في كتب التراجم التي ترجمت له، لذا لا نرى اختلاف بين أرباب التراجم والسير في زيادة الاسم أو النقصان فيه إلَّا ما ذكره الشيخ أغا بزرك في الذريعة بقوله ((المعوَّل في شواهد المطوَّل)) [14] بدون كلمة "شرح" وهذا الأمر مردود؛ لأنَّ المُصنَّف نفسه قد أثبت هذا.

وقد ذُكر الاسم بهيئة أخرى وهو (المعوَّل: شرح شواهد المطوَّل) في موضعين في المخطوطة نفسها وهي في ختام مباحث علمَي المعاني والبيان.

وأيًّا كان الاسم فالغاية والمراد واضحان في بيان جزئَي العنوان وهما (المعوَّل) و(شواهد المطوَّل).

2 . زمن تأليف الكتاب:

لم تفصح المصادر والمراجع التي ترجمت للمصنِّف عن زمن تأليف الكتاب، إلَّا إنَّنا نقول إنَّ زمن تأليفه قبل سنة (1062هـ) بدليل نقل ابن أخ المُصنِّف لها، وهو ما صرَّح به في نهاية المخطوط بقوله: ((صورة ما كتبه المصنّف مدّ ظلّه، فرغ من تسويد هذا المُصنّف وتقييد هذا المؤلّف المسمّى بالمعوّل في شرح شواهد المطوّل مؤلّفه غبار نعال أهل الفقر عبد علي بن ناصر الشهير بابن رحمة الحويزيّ في اليوم السابع والعشرين من الشهر الثالث من السنة الثانية من العشر السابع من المائة الحادي عشرة من الهجرة النبويّة))[15]، وبهذا فقد نقل ابن أخ المُصنِّف المسمَّى " الشيخ ناصر بن سعيد بن ناصر بن رحمة" والذي استنسخ الكثير من مؤلَّفات عمّه الشيخ عبد علي بن رحمة وفي مدة حياته، ومِن مستنسخاته (المشعشعة، المعوَّل، مناهج الصواب، مواهب الفيَّاض، معارج التحقيق، الكلمات التامَّة).

فكان من جملة هذه المستنسخات هو الكتاب الذي بين أيدينا الموسوم بـ "المعوَّل".

3- نسبة الكتاب :

[14] الذريعة: ج9 ق3/ 690
[15] المعوَّل في شرح شواهد المطوَّل (المخطوط): 502.

لم أقفْ على أيّ خلافٍ يُذكر في غير نسبة هذا الشرح إلى ابن رحمة الحويزيّ، قد أجمعت التراجم والكتب على نسبته إليه وهذا واضح وجلي؛ فقد عزاه المصنِّف نفسه إليه، كما أنَّ جميع مَن نقلوا عنه أو وقفوا عليه, وترجموا له ذكروا نسبة الكتاب إليه([16]).

4- سبب تأليفـه الكتاب :

جرت العادة في المؤلَّفات والمصنَّفات التي يكتبها العلماء أن يبينوا سبب التأليف والحاجة إليه، ولكن الحقيقة أنَّنا لم نرَ الحويزيُّ يذكر سبب تأليفه لهذا الكتاب ولا الغاية منه، فلم يُصرِّح المُصنِّف سبب تأليفه للكتاب، والسبب كما نعتقد أنَّ المخطوط الذي بين أيدينا يبدأ في القسم الأوَّل منه بالشواهد الشعريَّة وشرحها مباشرة، لأنَّه قدَّم مباشرة رأيه في بيان معنى الفصاحة والبلاغة وشروط كلّ منهما، لذا أرى أنَّه ناقص الأوَّل كما أرى؛ لأنَّ من عادة العلماء والكتَّاب التصريح بسبب التأليف، وغايته، والدافع إليه، وكما نرى في مؤلَّفات الحويزي نفسها التي حُقِّقت من قبل بعض العلماء فحين تبدأ المادة العلمية الخاصَّة بالكتاب يبين الحويزي سبب تأليفه لما بين يديه.

فكتب المُصنِّف هذا الشرح لشرح شواهد المطوَّل ولم يختزلها، ولم يقف على الشواهد فحسب، بل أتى من عنده بمئات الشواهد من الشعر والنثر؛ للتدليل على آرائه أو أفكاره التي يريد إثباتها، واقتصاره على الأمور المهمة؛ لتسهيل المواضع الصعبة وشرحها بالتفصيل.

ولكنَّنا نستطيع أن نبيِّن بعض الأمور التي يمكن أن نستقرأها أو نؤولها بالسبب من هذا التأليف، ومنها:

1- الإعجاب الذي قد رآه في المطوَّل، من ناحية فوائده، وسعة أبوابه وفروعه، ممَّا قد يراه من الكتب المهمة في بابه، والتي تحتاج لتوضيح وبيان.

2- اهتمام الطلاب والدارسين بالكتاب (المطوَّل)، وصاحبه (التفتازاني)، ممَّا جعل له من الشهرة والتداول الشيء الكثير.

3- الاكتفاء بإيراد الشواهد التي أتى فيها التفتازاني؛ بكونه لم يشرح الشواهد التي جاء بها شرحًا وافيًّا ومغنيًّا في بابه؛ لذا كان فيها من الصعوبة والإبهام الكثير، على طلبة العلم، لذا كان هذا الشرح.

4- بيان أهمية المتن المدروس بالنسبة لطلبة العلم والمعرفة في زمانه، ليكون معينًا لهم بالفهم والشرح والتناول.

([16]) من المصادر التي ذكرت نسبة المخطوط للمصنِّف ابن رحمة الحويزي: طبقات أعلام الشيعة ج 5 (القرن الحادي عشر) ص328 ؛ أمل الآمل 156/2؛ روضات الجنات 215/4 و216؛ رياض العلماء 149/3 و152 و153 ؛ مصفى المقال ص231؛ تأسيس الشيعة ص182؛ أعيان الشيعة 28/8 و29؛ معجم المؤلِّفين 266/5؛ الأعلام 31/4 ؛ ريحانة الأدب (فارسي) 89/2 و90 ؛ هدية العارفين 586/1 ؛ خلاصة الأثر 427/2 - 432 ؛ الذريعة 43/6 و189 و79/7 وج 9 قسم 3 ص690 و691 و250/11 و261/13 و303/15 و85/16 و113/18 و238/20 و51/21 و180 و346/22 و242/23 ؛ كشف الحجب والأستار ص350 و591 ؛ تنقيح المقال 158/2 ؛ معجم رجال الحديث 52/10 .

5- محاولة الحويزيّ بإرجاع الذوق البلاغي في شرحه للمعول؛ بدلًا من القوالب المنطقية التي اكتفت بمجيء الشاهِد البلاغي للتدليل، دون شرحه وبيانه، وتلمس أوجهه الجماليَّة المتنوِّعة .

6- محاولة الحويزي ببيان الأوجه المختلفة للشاهِد محل الذكر، بإيراد الآراء المختلفة للعلماء والأدباء من مختلف العصور، لتكون فسحةً للمقارنة والتحليل والفهم.

إذًا، كأنَّ الهدف من تأليف هذا المُصنَّف هو تعليمي ومعرفي، لطلبة العلم أو من يروم الفهم والمعرفة من معاصريه ومجايليه، وكذلك لإثبات براعته ودقته وتمكنَّه من هذا العلم الهام الذي لا يستغني عنه طالب علم.

5- بناء الكتـاب:

نهج ابن رحمة الحوزيزي في بناء مُصنَّفه "المعوَّل" منهج الالتزام بما ورد في كتاب "المطوَّل" الخاص بـ(التفتازاني) بانتقاء أغلب شواهده والالتزام بها، مع تقديمه لفرشة واسعة من الشواهد الشعريَّة والنثرية سواء من القرآن الكريم أو من كلام العرب؛ ليُقرِّب الشاهد المدروس قيد الوصف والتحليل من أذهان المتعلمين والقرَّاء, وهو ينحو في تحليله لبيان الجوانب؛ البلاغيَّة بالدرجة الأولى ومن ثمَّ الدلالات النحويَّة ومن بعدها اللغويَّة أو العروضيَّة وكلّ بحسب المقام، مستشهدًا بالشواهد التي ذكرناها من السابقين له في العصور الأولى (ما قبل الإسلام، والإسلام، والأموي، والعبَّاسي) ولا يتوقَّف عند هذا الحد بل نراه يستجلب شواهد شعريَّة من شعراء العصور الوسطى (بعد سقوط بغداد) ولم يكن ابن رحمة الحويزي في منهجه مؤيدًا لكلِّ الطروحات السابقة عليه بصورةٍ كليَّة؛ بل يدرس القضيَّة ويعطي رأيه فيها، فكان تارة يتفق وأخرى يعارض, مع استدراكاته على السابقين ببعض القضايا .

وقد ظل ابن رحمة في طرحه وتقسيمه مُحافظًا على تقسيمات التفتازاني من حيث الأبواب والفصول والتقسيمات الفرعية لمسائل كل فصل.

فلم يضف فصلًا أو بابًا جديدًا على المطوَّل, فكان ابن رحمة مسايرًا للتفتازاني في كلِّ تقسيمات الكتاب ومسائله.

والسؤال هل كان الحويزيُّ وفيًّا كلّ الوفاء لما جاء في المطوَّل؟

1- الحقيقة، يمكن أن نجيب نعم، وخاصَّة في القسم الأوَّل من الشرح وهو في علم المعاني، لأنَّه استقرأ الأمثلة كلها وزاد عليها، كما أوضحنا.

2- الجواب الآخر، لا، لم يكن وفيًّا بالمطلق فيما يخصُّ العِلميَن الآخرين (المعاني والبيان) فنراه قد جنح إلى الاختزال بإيراد اسم العلم وشرح بعض الأمثلة، لا كلّ ما موجود في المطوَّل.

وقد بيَّن الحويزيُّ نفسه سبب هذا الاهتمام بالعلم الأوَّل دون غيره في التحليل والمناقشة والإثبات والمقارنة وما شابهها؛ لأنَّ علمَ المعاني من العلوم الصعبة والمتفرعة ما بين علمَي النحو والبلاغة، ولأنَّ مَن تقدَّمه قد اكتفى بما جاء به الأوّلون، دون إضافة أو إغناء، عكس ما قدَّموه في العِلمَين الآخرين، لذا مال إلى هذا الاختزال في كتابه.

يبقى لنا أن نتساءل لماذا الشرح (المعوَّل)؟ وما قيمته المعرفيَّة؟ وما الإضافة التي قدَّمها في ميدانه؟

يمكن أن نجيب أنَّ – بناء الشرح – المعوَّل الذي قدَّمه ابن رحمة الحويزي لم يكن بدعةً منه, ولا ترفًا معرفيًّا، ولا زيادة في غير بابها؛ وإنَّما جاء الأمر ضرورة معرفيَّة في زمانه ومكانه، لإثبات أمور عِدة منها، قُدرة المُصنِّف على التأليف في علومٍ مختلفة ومِنها علم البلاغة بوعيه البلاغيّ بها وتقسيماته الثلاثة من المعاني والبيان والبديع والتي التزم بها كما التزم السابقون له، وكذلك لأنَّ التفتازانيّ صاحب كتاب "المطوَّل" قد نحا في مُصنَّفه نحو الاختزال والإيجاز والذي لا يُفهم في بعض أبوابه ويستغلق كثيرًا على طلبة العلم، لذا قدَّم ابن رحمة شواهد كثيرة مع شرحها وبيان مواطن الشاهد فيها وتقديم نظرات بلاغيَّة خاصَّة به في مواضعها.

6- مصادر الشرح:

لو نظرنا إلى هذا الشرح الذي بين أيدينا لوجدنا التأثر الواضح للحويزي بعلماء العربيَّة السابقين، ونجدُ هذا التأثر في مواضع كثيرة، وقد ألف ابن رحمة شرحه على كتاب بلاغيّ مهم له مكانته العلميَّة والمعرفيَّة في المكتبة الأدبيَّة والبلاغيَّة في القرن الثامن الهجري ألَا وهو الكتاب المشهور بـ" المطوَّل" وعنوانه الكامل هو "المطول: شرح تلخيص مفتاح العلوم" لمؤلِّفه سعد الدين التَّفْتَازَانِي (722هـ – 792هـ).

أيَّ أنَّ المطوَّل وهو شرح لكتاب التلخيص واسمه الكامل " التلخيص في علوم البلاغة " الذي ألَّفه الخطيب محمَّد بن عبد الرحمن القزويني (665هـ– 739هـ) والذي يوصف بكونه تهذيبًا للقسم الثالث من كتاب مفتاح العلوم للسكاكيّ، فعمل القزويني مُلَّخصه بفاتحة للكتاب ومن ثمَّ مقدَّمة في تعريف الفصاحة والبلاغة إتباعًا لتقسيم علوم البلاغة الثلاث المعاني والبيان والبديع التي قدَّمها السكاكيُّ من قبله، وخاتمة في السرقات، وفصل في المواضيع التي ينبغي للمتكلِّم أن يتأنق فيها، مع إثباته لآراء وأقوال الجرجاني (400هـ – 471هـ) صاحب كتابَي دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة.

ومن ثمَّ جاء هذا الشرح الذي بين أيدينا والموسوم بـ "المعوَّل في شرح شواهد المطوَّل" الذي عمد فيه المصنِّف ابن رحمة الحويزي إلى شواهد كتاب المطوَّل ومن ثمَّ شرحها وبيانها وتعزيزها بأمثلة من

عنده لتكون الصبغة البلاغية الذوقيَّة التي لا تقوم على غلبة الجانب التنظيري على الشواهد بل جاء الأمر إتباعًا للفطرة العربيَّة بمجيء الشاهد البلاغي ومن ثمَّ الوقوف على أبرز النكت والإشارات البلاغية واللغوية والعروضية والتاريخية وما شابهها واستعان شارح الكتاب الذي نحن بصدد تحقيق مؤلَّفه بمؤلَّفات السابقين من علماء العربيَّة, وقد أفاد المُصنِّف من العلماء الذين سبقوه, حتَّى يخَّيل إلينا ونحن في بداية التحقيق أنَّه ليس هناك كتاب مهم في البلاغة والنحو وعلوم القرآن ابتداءً من كتاب سيبويه حتَّى عصره، لم يطلع عليه.

وقد ضمَّ "المعوَّل" في طياته شتى العلوم والمعارف؛ منها علوم إسلاميَّة كالتفسير والقراءات والحديث الشريف. وعلوم تتعلَّق بلغة العرب, كالنحو ومسائل اللغة والصرف والبلاغة. فضلا عن الكثرة الكاثرة من دواوين الشعراء المخطوطة والأشعار المتناثرة في كتب الكشاكيل والأدب. وكذلك المصادر التاريخيَّة التي استعان بها في شرح شواهده المختلفة.

وفقد عرض مادته معتمدًا على إمكانياته الكبيرة ومصادره التي جاءت متنوعةً بتنوع العلوم التي قدَّمها في مُصنَّفه, واستطاع تنظيم مادته وتنسيقها بطريقة مُسبكة ومُحكمة مع المنهج الواحد المُنظَّم وحُسن الربط والوضوح.

وصرَّح ابن رحمة تارةً باسم مصادره، وتارةً أخرى أشار إلى مؤلفيها دون ذكر المصادر، وتارةً ثالثة لم يصرح بأيٍّ منهما.

ومن أهم المصادر التي اعتمدَ عليها المؤلِّف:

اعتمد ابن رحمة الحويزي في المعوَّل على مصادر كثيرة ومتنوِّعة من كتب الأقدمين والمعاصرين له، وقد وذكر بعضها صراحةً والأخرى ضمنًا، ومِن أهمها:

الكتاب لسيبويه، دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة للجرجاني، وأساس البلاغة للزمخشري، ومفتاح العلوم للسكاكي، والإيضاح والتلخيص للقزويني، ومعاهد التنصيص على شواهد التلخيص لأبي الفتح العبَّاسيّ، والموازنة للآمدي، وآمالي الزجاجي، والصناعتين للعسكري، والوساطة بين المتنبي وخصومه للجرجاني، والكامل للمبرد، والصحاح للجوهري، وشرح ديوان المتنبي للواحدي، ونهاية الإيجاز للرازي، ومفتاح تلخيص المفتاح للخلخالي، وحاشية على شرح الوقاية للسمرقندي، والكشف عن مساوئ المتنبي للصاحب بن عبَّاد، وصحيح البخاري، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي، وتفسير البيضاوي، ونهج البلاغ لابن أبي الحديدة، ومنهاج العابدين لابن الجوزي، والمفردات في غريب القرآن للأصفهاني، ولطائف الإشارات للقشيري، وشرح المعلقات السبع للزوزني.

وغيرها عشرات المصادر والمؤلَّفات التي استقى منها المصنِّف مادته العلميَّة.

إضافة لمئات الدواوين الشعريَّة التي استشهد بها تارةً على ما سبق اتكاءً على شواهد المطوَّل، وتارةً مِن استشهاداته هو، وتارةً أخرى مِن نظمه الخاص..

7- وصف نسخ المخطوط:

اعتمدت في تحقيق هذا المخطوط على نسخة خطية واحدة اتخذتها أصلًا، وهي النسخة الأم، والموسومة بـ "المعوّل في شرح شواهد المطوّل"، عبد علي بن رحمة الحويزيّ، مخطوطة، مكتبة مدرسة البروجري، كرمنشاه، برقم (142)، وهي نسخة خطية ضمن مجموع خطي مختلف الورق يحوي على (502) صحيفة.

ومصوّرته في مركز إحياء التراث الإسلاميّ، قم المقدّسة، الرقم 3/ 1776، نسخ سنة 1062هـ.

عنوانها : المعوّل في شرح شواهد المطوّل.

تقع النسخة التي بين أيدينا في (102) لقطة مصوَّرة.

وهي نسخة جيّدة, وخطّها مقروء وواضح في أغلب صحائفه إلَّا في بعض الأسطر ممَّا فيها من انسكاب الحبر الأسود على بعض الحواشي، وكتبت نسخة المتن بالمداد الأسود الغامق, وهي نسخة كاملة ليس فيها نقص، عدا ما نظنه من نقص في أوَّلها والتي عادة ما تكون خطبة الكتاب وسبب تأليفه وبعض المعلومات الأخرى، وكذلك مباشرة الشارح بشرح الأبيات بدون مقدمة لعلم المعاني كما جرى عليه مع العلمَين الآخرين –البيان والبديع – ، وليس على النسخة من شروحات أو مقابلات أو تعليقات أو بلاغات أو حواشي، إلَّا ما لا يتجاوز أصابع اليد الواحدة.

والنسخة مراجعة من قبل الناسخ فقد أثبت الكلمات المُبهمة أو المُحرَّفة والمصحفة فيضع لها حروفا فوقها ومن ثمَّ يضع الصواب في حاشية النسخة.

أقسام المخطوط

يبدأ القسم الأوّل من المخطوط وهو في علم المعاني بدون مقدمة أو خطبة للكتاب، بقول الشارح ((بسم الله الرحمن الرحيم:

غدائِرُه مُسْتَشْزِراتٌ إِلى العُلا تَضِلّ العِقاصُ في مُثَنَّى وَمُرْسَلِ)).

وينتهي بقوله: ((تمَّ الجزء الأوَّل من المعوَّل في شرح شواهد المطول، ويتلوه الجزء الثاني في علم البيان إن شاء الله تعالى)).

ويبدأ القسم الثاني من المخطوط، وهو في علم البيان ويبدأ المؤلّف هذا الجزء بقوله: ((بسم الله الرحمن الرحيم، الفن الثاني في علم البيان وهو علم يبحث فيه عن التشبيه والمجاز والكناية)).

ويختتم بقوله: ((ولنختم الكلام حامدين لله مصلين على رسوله وآله الطاهرين، تمّ الجزء الثاني من المعوّل – شرح شواهد المطول – ويتلوه الجزء الثالث في علم البديع إن شاء الله تعالى)).

في حين يبدأ القسم الثالث في علم البديع، ويبدأ المؤلّف هذا الجزء بقوله: ((بسم الله الرحمن الرحيم، الفن الثالث علم البديع وهو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام بعد مطابقته مقتضى الحال)).

وينتهي بعد أن أثبت قصيدة من إنشاده فيها بقوله: ((والحمدُ لله ربّ العالمين، والصلاة على خير خلقه بمحمّد وآله أجمعين، صورة ما كتبه المصنّف مدّ ظلّه، فرغ من تسويد هذا المُصنّف وتقييد هذا المؤلّف المسمّى بالمعوّل في شرح شواهد المطوّل مؤلّفه غبار نعال أهل الفقر عبد علي بن ناصر الشهير بابن رحمة الحويزيّ في اليوم السابع والعشرين من الشهر الثالث من السنة الثانية من العشر السابع من المائة الحادي عشرة من الهجرة النبويّة على مشرّفها أفضل التحية حامدًا لله مصليًّا على من لا نبي بعده)).

ومن الملاحظ أنَّ الشيخ الحويزي قد أثبت شواهد علم المعاني بتمامها، ولكنه أختزل علمي البيان والبديع؛ لوضوحهما، ولكثرة اهتمام المتأخرين بهما، دون العلم الأوَّل.

تاريخ النسخ:

زمن تأليف الكتاب، سنة (1062هـ) أو قبل هذا التأريخ بدليل نقل ابن أخ المُصنِّف لها، وهو ما صرَّح به في نهاية المخطوط بقوله: ((في اليوم السابع والعشرين من الشهر الثالث من السنة الثانية من العشر السابع من المائة الحادي عشرة من الهجرة النبويّة))[17] والمقصود (27/ ربيع الأوَّل، 1062هـ).

ناسخها:

ناسخ النسخة التي بين أدينا هو ابن أخ المُصنِّف المسمَّى " الشيخ ناصر بن سعيد بن ناصر بن رحمة" والذي استنسخ الكثير من مؤلَّفات عمّه الشيخ عبد علي بن رحمة وفي مدة حياته، ومن مستنسخاته (المشعشعة، المعوَّل، مناهج الصواب، مواهب الفيَّاض، معارج التحقيق، الكلمات التامَّة) فكان "المعوَّل" الذي بين أيدينا هو من مستنسخاته.. .

وتاريخ النسخ في حياة المؤلِّف نفسه، كما سبق أن بيَّنا.

[17] المعوَّل في شرح شواهد المطوَّل (المخطوط): 502.

9 . منهجي في التحقيق :

1- إن المخطوطة نُسخت في عهد قريب قبل وفاة المصنف وقد نقلها ناسخها من نسخة عمه عبد علي بن رحمة الحويزي.
2- النسخة تامَّة وواضحة وخالية من السقط.
3- خطها جيد ومقروء وواضح .
4- عليها تصويبات عقدها الناسخ قد يكون أثناء الكتابة أو بعد أن انتهى منها ممَّا يدلُّ على أنَّه راجعها.
5- النسخة التي بين أيدينا عليها تعليقات بسيطة في حواشيها وضعها الناسخ.
6- هناك واحدة من علامات التحقيق التي تؤكِّد عدم السقط لأيِّ صحيفةٍ من صحائف النسخة وهو وجود التعقيبة في آخر الصفحة، وكذلك ترقيم النسخة من أوَّلها إلى آخرها.
7- خلو النسخة من تعدد الأختام وعلامات التملك والإعارة وما شابهها إلَّا بختمٍ واحد جاء في بداية المخطوط ونهايته وهو تملك للكتاب، ونصُّه ما يلي (عبده الآثم علي رضا أبو القاسم) والأغلب أنَّه تملك أحد العلماء. وبدليل ذكره للتاريخ الهجري في كتابته بخطِّ يده نهاية المخطوط بقوله (انتقل إليه من الورثة في شهر صفر من سنة 1238هـ). وختم أخر خاص بـ(مكتبة مدرسة البروجري) في الصحيفة قبل الأخيرة من النسخة.

المطلب الثالث

مع المعوَّل

مادةً ومنهجًا وتطبيقاتٍ

المطلبُ الثَّالث

مع إيضاح المصباح مادَّةً ومنهجًا وتطبيقاتٍ

أوَّلًا: المادَّة

قبل البدء بمادَّة المعوَّل، أودُّ التعريج على مادَّة كتاب المطوَّل؛ لتتَّضح الصورة عندما نتحدَّث عن المادة الشارحة؛ فالمطول الذي وضعه شرحع الشيخ التفتازاني هو في شرحًا للإيضاح الذي قدَّمه الخطيب القزويني، بناءًا على مادة كتاب مفتاح العلوم للسكاكي، وقد ألَّفه للذين يرومون الوصول إلى البلاغة العربية من باب كثرة الأمثلة وتنوعها وتعددها حتى تكون لهم سليقة وبيانًا وطبعًا جاريًّا على اللسان فيلتمسون بداية الطريق الموصل إلى الفهم لما أوجز سابقًا ومن ثمَّ الانطلاق نحو العيش بأجواء البلاغة العربيَّة، لمن يشاؤون ذلك من دونِ واسطةٍ أو حجابٍ.

ومن ثمَّ جاءت مادة المطوَّل بأخذ الشواهد القرآنيَّة والشعريَّة والنثريَّة من كتاب المطوَّل، مع إثبات الكثير من الشواهد والأمثلة من عندياته ومن معاصريه.

يبدأ الحويزيّ كتابه كعادة من سبقه ببيان معنى الفصاحة والبلاغة دون لأن يفرد له عنوانًا خاصًّا – وهو ما فعلناه نحن– بتسلسل منطقيّ، كما في كتب الأقدمين، ومن ثمَّ يأتي على العلم الأوَّل وهو علم المعاني مثبتًا حدَّه الاصطلاحي، ومن ثمَّ شواهده كاملة.

ويُقدِّم فيما بعد العلم الثاني وهو علم البيان والذي أثبت فيه حدَّه الاصطلاحي، مع شواهد مختصرة من كتاب المطوَّل.

ومن ثمَّ يأتي العلم الثالث وهو علم البديع والذي أثبت فيه كذلك حدَّه الاصطلاحي، مع الشواهد المختصرة.

خاتمًا الكتاب بقصيدة من نظمه في علم البديع، مُثبتًا فيها أنواعه.

بعد ذلك يذكر ما لا بدَّ منه من إيضاح الشاهِد البلاغي على اختلافه دون التوسُّع فيه؛ وقد أحال إلى المصادر البلاغيَّة السابقة لمن أراد التوسعة والبسطَ؛ ومن ثمَّ يثبت الفكرة التي يريدها ببيان المطالب التي ألزم نفسه بها في كلِّ شاهدٍ .

ثانيًا: المنهج

لكلِّ شارحٍ منهجٌ يسير وفاقًا له، واتِّجاه يتحصَّل لديه مِن التراكم المعرفيّ؛ فالاتجاه لا بدَّ من انطباعه بالطابع الوجوديّ للشَّارح؛ فيؤثِّر ويتأثَّر.

والجدير بالذكر أنَّ الشارح الحويزيّ سارَ على طريقةٍ ومنهجٍ أشبه بما قُدِّم في الدراسات الحديثة، والمعاصرة من تقسيم الشواهد والنصوص المدروسة على مستوياتٍ يتضمَّنها النصُّ المشروح.

وعلى وجه الدقَّة: الدراسات السابقة كانت تقسِّم هذا التقسيم، ولكن من غير تحديد، وعنوان رأسي للمادَّة المدروسة؛ بل يُرسل الشارح، المادَّة هكذا من غير تبويبٍ وعنونةٍ للمادَّة، وإن نحن قد بيَّنا ذلك ووضعناه بين معقوفتين، فهو استقراء للمنهج الذي قدَّمه الشارح لنفسه والتزم به.

ومهما يكن من أمرٍ، فالحويزيّ سار على الآتي:

يقوم الشيخ الحويزي بذكر الشاهِد من كتاب المطوَّل؛ ثمَّ يبدأ بالنَّظرِ إليه، ونظرته تكون في مجموعة مستويات:

المستوى البلاغيّ.

المستوى النحويّ.

المستوى اللغوي.

المستوى الصرفي.

المستوى العروضي.

مع إثبات النسبة للشاهِد الشعريّ.

وقد يذهب الشارِ؛ إلى بيان الجنبة التاريخيَّة التي تحيط بقصة ما، أو مثلٍ أو بيان المختلف في الاسم أو النسبة أو الشاهِد محلّ الخلاف.

وكذلك إثبات ما اختلف فيه العلماء السابقون في قضيّة بلاغيَّة تحتاج إلى تأويل ونظر، فيثبت الحويزي رأيه فيها.

مؤكِّدًا أنَّ هذه المستويات، لم ترِد بمجموعها في كلِّ الشواهد المشروحة، بنصِّ المعوَّل؛ لأنَّه لا يحتاج مثلًا إلى المستوى العروضي في الشاهِد القرآنيّ، ولكنَّه قد يحتاج إلى سبب النزول فيه وهو ما لا يوجد في الجانب الشعري للشاهِد.

ولكنَّه غالبًا ما يثبّت المستويات: البلاغيّ النحويّ واللغويّ ويذكرها دائمًا أوَّل كلِّ شرحٍ، ولم يحِدْ عنه إطلاقًا إلَّا فيما ندر، والسبب هو اهتمام الشارِح بعلم المعاني الذي يحتاج إلى هيمنة هذه المستويات دون غيرها.

هذه هي مستويات الشرح الذي استقصاه الشيخ الحويزيّ في شرحه هذا، وأضاف إليها كثيرًا مِن مشاهداته وتجاربه وخبراته ونظمه، سنأتي إليها في القسم الثالث، وهو التَّطبيقاتُ.

ثالثًا: التَّطبيقات

وسنذكر الملاحظ والموائز في تطبيقاتِه وطريقته، وتفسيرها علَى الآتي:

المستوى النحويّ: فهمُه ضبط النصوص، وتوضيح الألفاظ ليحصل فهمِ المعاني وصحَّةِ اللفظِ، ولا يكرِّر الكلمات الواردة في النصِّ الوارد نفسه من مُعربات، وفي العادة استيفاء النصِّ إلى آخره، وقد يتجاوز عن بعض المفردات، إمَّا لوضوحها، أو ما من فائدة تُذكر في إعرابها، ولا يعرِّب إعرابًا مفصَّلًا، فهو يدرس التركيب النحويّ، ولا ينظر إلى المعاني الثانويَّة للمادة النحويَّة، فمثلًا عند ذكر الجارِّ والمجرور لا يذكر المتعلِّق به، وهكذا.

وبعد كلِّ هذا فهو يمزج بين الطريقتين البصريَّة والكوفيَّة في الإعراب وفي المصطلحات.

المُستوى العروضي: قدَّم الشارِح وألزم نفسه ببيان البحر العروضي لكلِّ الشواهِد التي أثبتها في شرحه من كتاب المطوَّل، ولم يذكر البحر العروضي للأبيات التي من نظمه، وقد أثبتناها نحن في الهامش، ويبيِّن الخلاف في البيت الواحد ويبيِّن مستوى العروض بكونه من الطويل الثاني وغيرها حين يختلف حرف الروي أو يقع الزحف أو العِلة، فيثبِّت الأوجه المختلفة للبحر العروضي.

المستوى البلاغيّ يُقدِّم الشارِح المستوى البلاغيَّ الذي ألزم نفسه به في كلِّ الشرح، وقد أبدع وأجاد في بيانه، وتوضيحه، ومعرفة الآراء المختلفة والدلالات المتعدِّدة، وبيان آراء السابقين والمعاصرين، ومن ثمَّ إثبات رأيه الخاص ليقدِّم لنا فسيفساء جميلة من الآراء البلاغيّة التي يختتمها برؤيته.

المستوى اللغوي: يُقدِّم الشارِح المعاني اللغوية لكثير من المفردات المبهمة أو المستشهد بها، وهي عادةً أرتضاها لنفسه في هذا الشرح، وقد يأتي بمعانٍ من عندياته، غير موجودة في كتب المعاجم واللغة بناءً على استقراءه وخبرته وإمكانيته في الاستقراء والفهم، وهو واضح وجلي في هذا الشرح.

ولسعة متن الكتاب وأهميَّته؛ فسيكون الكلام الباقي عن المستويات في مظانها من الشرح..

إلى هنا أكتفي بهذا القدر من الكلام على طريقة الشيخ الحويزيّ، وأسلوبه في عرض الشرح؛ لأنَّ الكلام لا ينتهي منه.